الفصل الأول

طلب لا يمكن إشباعه وسعي وراء الإمداد

يعد النفط والغاز الطبيعي بصورة عامة من صادرات العالم النامي، فيما يتم تكريره واستهلاكه في العالم الصناعي، ويتشاركان في هذا مع حشد من السلع، مثل فلزات الحديد الخام إلى مجموعة البلاتين، ومواد أخرى كالفوسفات أو ثاني أوكسيد التيتانيوم، فضلاً عن القطن، والمطاط، والبن، والكاكاو. ومن بين أكبر عشرة مستهلكين للنفط في عام 2002، كان ستة منهم أعضاء في OECD. كذلك الحال بالنسبة لسبعة من كبار المستوردين. وعلى النقيض من ذلك، فلم يكن سوى اثنين من بين أكبر عشرة مصدرين (ولكن خمسة من بين أكبر عشرة منتجين) أعضاء في نادي الدول الصناعية[1].

وبالرغم من أن اعتماد الدول المنتجة على معظم السلع قد أصبح إما محدوداً أو متراجعاً، فإن اعتماد كبار مصدري النفط من الدول النامية على هذا المورد الوحيد يبقى مرتفعاً على نحو استثنائي. وحيث إن الغاز الطبيعي مرتبط بالنفط، لكونه نتاج الظروف الجيولوجية نفسها، فإن تطوره السريع ليغدو الوقود المختار سوف يكرر هذا الوضع.

وهكذا، شكل النفط في المملكة العربية السعودية ما نسبته 99% من دخل الصادرات في عام 1977 [2]، و94% في عام 2002، وحتى بعد عقود من الحديث عن تنويع الاقتصاد والاستثمار فيه. وبالنسبة لنيجيريا، التي كانت فيما مضى مصدراً للسلع الاستوائية، شكل النفط ما يزيد على 93% من قيمة الصادرات في عام 1977 و99% في عام 2002. وفي فنزويلا، التي تبنت السياسة المكسيكية القائلة بـ «زرع النفط» للتوسع بعيداً عن الاعتماد الكلي على تصدير النفط، وكان ثمة بعض الانخفاض، من نحو 95% في عام 1977 إلى 75% في عام 2002.

obeikandl.com

وفي الجزائر، التي كانت الحكومات فيها قد عرفت منذ زمن أن نسبة الاحتياطيات إلى عدد السكان أشد خطورة بكثير من دول الخليج، حيث كان ينظر إلى النفط طيلة الستينيات والسبعينيات بوصفه الأداة التي يمكن بوساطتها بناء يابان المغرب، انخفضت حصة النفط من الصادرات من 95% في عام 1977 إلى ما دون 70% في عام 2002. ولكن، الجزائر أصبحت في السنوات ما بين هاتين المدتين مصدراً رئيساً للغاز الطبيعي، معززة من جديد اعتمادها على الهيدروكربونات. أما قطر وإيران، فهما كذلك منتجان أساسيان للنفط، حيث إن الغاز الطبيعي (في شكله المسال) قد شرع يعزز دوره بوصفه موردًا للطاقة للاقتصاديات الأخرى. وكانت أندونيسيا إحدى الدول الأكثر نجاحاً في إدارة عوائدها النفطية في أثناء ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، لكن المفارقة أنها الآن العضو الأقل اعتماداً على النفط من بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. إذ يشكل النفط 15% فقط من قيمة صادراتها، وذلك مع نفاد الاحتياطيات لديها.

على الرغم من القلق العالمي حيال الاحتباس الحراري والذعر المتكرر العائد لأسباب جيوسياسية والذي يسود الدول المستهلكة الكبرى حيال أمن الإمدادات، والوعود بالتوصل إلى تقنية جديدة، فمن المتوقع نمو الطلب الذي أوجد الاقتصاديات المستندة إلى النفط. وبالرغم من أن النفط والغاز الطبيعي هما بالفعل مصدران محدودان، لكن لا يلوح في الأفق القريب حدوث نقص في أي منهما. وبالفعل، وفيما سيتم الحصول على النفط والغاز من أعداد متزايدة من الدول، ومن المرجح أن يقودهم ذلك إلى الأفخاخ التي وقع فيها من سبقوهم، إلا أن العقدين أو الثلاثة عقود القادمة لن تعمل إلا على تعزيز اعتماد العالم الصناعي على تلك المستعمرات السابقة، والمناطق التابعة وتلك التي كانت واقعة تحت الانتداب والعائمة على معظم النفط والغاز الطبيعي للعالم. وبعد، فمع صعود الصين بوصفها عملاقاً صناعياً والهند بوصفها قوة اجتماعية، لا بد وأن تتغير صورة الاستهلاك، وستصبح تجارة النفط والغاز أكثر انتشاراً وتعقيداً.

openkanal.com

سعار التغذية

كان الطلب على النفط في عام 2000 يبلغ 75 مليون برميل في اليوم، بالمقارنة مع أقل من 47 مليوناً في عام 1970 و66 مليوناً في عام 1990. وتفترض الحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية IEA (والتي سنورد المزيد منها لاحقاً) ارتفاعاً يصل إلى 120 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030 [3]. ويؤكد هذا الاتجاه مصدرًا آخر رائدًا في مجال المعلومات، ألا وهو إدارة معلومات الطاقة لحكومة الولايات المتحدة. إذ تفترض الدراسة التي أجرتها عن الطاقة في الولايات المتحدة حتى عام 2025 أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى 123 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية المدة[4]. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز الطبيعي سيرتفع من 2.5 ترليون متر مكعب إلى ما يزيد عن 5 تريليونات بحلول عام 2030. ويمكن جمع نمطي النموهذين، وذلك بتحويل البراميل اليومية والأمتار المكعبة في السنة إلى مقياس موحد يستخدم أطناناً من معادل/مكافئ النفط. وباستخدام ذلك المقياس المعياري، قامت وكالة الطاقة الدولية بحساب الاستهلاك السنوي للنفط والغاز الطبيعي في عام 1971 بما لا يزيد عن 335 مليار طن من معادل النفط، وقد ارتفع إلى 96.5 ملياراً في عام 2000 وتتوقع ارتفاعاً لا يقل عن 10 مليارات بحلول عام 2030. كانت حصة النفط والغاز مجتمعين تشكل 69% من إجمالي إمدادات الطاقة في عام 1971 و 62% في عام 2000 (بعد نمو الطاقة النووية، وإلى حد أقل بكثير، الطاقة المتجددة اللاهيدروجينية). ووفقاً للحالة المرجعية المعروضة، فإن النسبة ستكون 66% بحلول عام 2030 [5]. (وتستثني هذه الأرقام استخدام الوقود من الكتل الحيوية مثل الحطب في البلدان غير المنتمية إلى OECD). تلكم هي حال مصادر الطاقة البديلة إلى يومنا هذا.

تُعدّ الدول الصناعية المنتمية إلى OECD مسؤولة حالياً عن 60% من الطلب العالمي على النفط و55% من الطلب على الغاز الطبيعي. وترى الحالة المرجعية لوكالة الطاقة الدولية انخفاض تلك الأرقام إلى 50% و48.5% بحلول عام 2030. وسيكون معدل نمو طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 0.8% في السنة حتى عام 2030. أما الغاز الطبيعي فسوف يتجاوز 2%.

تُعـدّ الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط علـى الإطلاق. ففي عام 2001، كانت الولايـات المتحـدة قد استهلكـت 19.8 مليون برميل في اليوم الواحـد. وترى حسابات الدولـة أن هـذا الرقم سيزداد إلى ما بـين 26.9 و31.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025، وذلك استناداً إلى السعر ومعدل النمو الاقتصادي. ونظراً إلى حجم الولايات المتحـدة، من النواحـي الإقليمية والاقتصادية والديموغرافيـة، فمن المنطقي مقارنة طلبهـا بطلـب الاتحـاد الأوربي، ودول المحيـط الهـادي الأعضاء في منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية (اليابان وكوريا وأستراليا ونيوزيلندا) عوضاً عن مقارنتها بكل دولة على حدة، وقد حددت وكالة الطاقة الدولية الاستهلاك الحالي لأعضاء الاتحاد الأوربي بـ 12.3 مليون برميل من النفط في اليوم في عام 2000، ليرتفع إلى 13.9 مليون برميـل مع حلول عام 2030. أما استهلاك دول المحيـط الهادي الأعضاء في OECD في عـام 2000 فقـد كان 8.5 ملايين برميـل في اليوم، وسيرتفع حسـب تقديرها إلى 10.5 ملايـين برميل في عام 2030. ووفقـاً لهذه الأرقام، تبقى معدلات نمو الطلب في الولايات المتحدة أكبر من الاتحاد الأوربي ودول المحيط الهادي الأعضاء في OECD. وبشكل عام فالقصة ذاتها تنطبق على الغاز الطبيعي.

يتطلـب الاستهـلاك الـذي بهـذا الحجـم واردات هائلـة ومتزايـدة. وإن اعتماد اقتصاديـات دول منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية علـى الاستيراد في نمو، وهذا لا يعـود لازدياد الطلـب وحسب، بل كذلك إلى نفاد الاحتياطيـات المحلية في الولايات التقليدية المنتجة للنفط على اليابسة والقطاع البريطاني من بحر الشمال. وحتى منذ أوائـل السبعينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد فقدت قدرتها على القيـام بدور «المنتج الموجه» ذلك المنتج الـذي بمقدوره زيادة أو إنقاص الإنتاج بهدف سـد النقص الضروري من الإمـداد. وكان صافي الواردات البالغة 318000 برميل في اليـوم في عام 1949 قد تضاعـف عشر مرات بحلول عام 1970، ووصل إلى 7 ملايين في عـام 1976، وتجـاوز 10 ملايين برميل في اليوم في 2000 ــ 2002، أي قرابة ثمن إنتـاج العالم. والآن تعمل الشركات الكبرى بثبـات وإن كان ببطء على هجران القسم التابـع للمملكـة المتحدة من بحـر الشمال، الذي أصبح في وضـع يمكنه من الإنتاج في

أواسط السبعينيات من القرن العشرين، وبعد عقد من الزمن على «اندفاع الغاز» تحولت المملكة المتحدة من مصدر للغاز الطبيعي إلى بلد يعاني من عجز يمكنه أن يهدد إمدادات الطاقة في حال قدوم شتاء بارد بشكل استثنائي.

كانت الولايات المتحدة تعتمد على استيراد نحو 20 في المئة من النفط في الستينيات من القرن العشرين[6]. ووفقاً للسيناريوهات الخمسة التي استخدمتها الحكومة، سوف تكون الواردات ما بين 64.5 إلى 70% مع حلول عام 2025 [7] والحجم الفعلي للواردات يتراوح ما بين 17.8 إلى 22.2 مليون برميل في اليوم. وتحتل اليابان وكوريا الجنوبية المرتبتين الثانية والرابعة في قائمة أكبر الدول المستوردة. ولا تعد أي منهما منتجاً كبيراً للنفط، وتستورد مجموعة دول المحيط الهادي المنتمية إلى OECD نحو 90% من النفط الذي تستهلكه. ولسوف ترتفع هذه النسبة أكثر في السنوات القادمة. والدول الأوربية الأعضاء في هذه المنظمة ومن بينهم أربعة من أكبر عشرة مستوردين ــ ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ــ سوف تشهد نمواً في اعتمادها الذي يبلغ الآن نحواً من 50% إلى ما يزيد عن 80% في عام 2030، ذلك وفقاً للحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية[8].

وتتوقع الدراسة ذاتها زيادة اعتماد دول شمال أمريكا الأعضاء في OECD على واردات الغاز الطبيعي ليصل إلى 26% في عام 2030 بينما كانت 1% فقط في عام 2000. وفي عام 2003، كانت هناك خمس محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة؛ وتحدد تقديرات الصناعة عدد الصناعة، عدد المحطات الجديدة المقترح إنشاؤها بثلاثين محطة. ويعتقد أن اعتماد الدول الأوربية الأعضاء في هذه المنظمة على الواردات سينمو من 36% ليصل إلى 96%، فيما تنخفض واردات دول المحيط الهادي الأعضاء في المنظمة من نسبتها الحالية والبالغة 67% لتصل إلى 50% [9].

كانت دول الشمال الصناعية الغنية تسيطر على استهلاك واستيراد النفط والغاز الطبيعي، وسوف تظل الحالة كذلك على العموم. بيد أن لاعباً جديداً كبيراً اقتحم المسرح، وذلك عندما أصبحت الصين مستورداً خالصاً للنفط في أواسط التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، كان الازدهار الصناعي قد قوى الطلب على النفط والغاز. وبحلول

openkandil.com

عـام 2002 شاركت الصين اليابان في احتلال المركز الثـاني في ترتيب كبار مستهلكي النفـط باستهلاكهـا 5.3 ملايـين برميـل يوميـاً، واحتلـت المركز الخامـس بين أكبر المستورديـن باستيرادهـا 1.9 مليون برميل يوميـاً[10]. وفي شهر تموز من عام 2003، سجـل الطلب الصينـي رقماً قياسياً بلـغ 5.59 ملايين برميل في اليـوم، محققاً زيادة سنويـة هائلة تجـاوزت 19%. بينما كان نمو الطلب في الصين قد تجاوز نمو الطلب في الولايات المتحدة للسنـوات الثلاث الماضية، وكان في طريقه لتجاوز نمو الطلب لليابان في عام 2003، ومن المتوقع أن يصل الطلب الإجمالي إلى 10.9 ملايين برميل في اليوم بحلـول عـام 2025 [11]. ومن المتوقـع أن يزيد الاعتماد على الـواردات عن 40% الآن ليصل إلى 80% في العقود القادمة، الأمر الذي يضمن ازدياد أهمية الصين في أسواق النفط العالمية. ويُعدّ استخدام الصين للغاز الطبيعي منخفضاً في الوقت الحالي، فقد توقعت الوكالة الدولية للطاقة أنه حتى مع حلول عام 2030 سوف يصل الاستهلاك إلى 162 مليون متر مكعب في السنة، أي أنه ستستورد الصين ما يعادل 30% منها.

كذلـك، فـإن الهند تُعـدّ حالياً مستهلـكاً ومستـورداً مهماً للنفط، فقـد استهلكت 2.1 مليـون برميـل في اليـوم في عـام 2002، وكان 1.4 مليـون برميـل في اليوم منها مستورداً[12]. ووفقاً للحالة المرجعية للوكالة الدولية للطاقة، فإن نسبة النمو السنوية ستبلـغ 3.3% ليصـل الاستهلاك إلى 5.6 ملايين برميل في اليـوم بحلول عام 2030، مما يجعل الهند لاعباً أساسياً في السوق كذلك.

الإنتاج الحالي والمستقبلي

في عـام 2002، كان ثلاثـة من بين أكبر عشرة منتجين للنفط في العالم أعضاء في أوبـك، بينما خمسة منهم كانوا أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهم الولايات المتحدة والمكسيك، والنرويج، وكندا، وبريطانيا. وكانت الولايات المتحدة أكبر المنتجـين بمعـدل إنتاج يتجاوز 9 ملايين برميل في اليوم. فيمـا احتلت المملكة العربية السعوديـة، عمـاد منظمة أوبك المرتبة الثانية بمعدل إنتـاج بلغ 8.5 ملايين برميل في اليـوم. فيما بلـغ معدل إنتاج كل من إيران وفنزويـلا العضوين الآخرين المنتميين إلى أوبك 3 ملايين برميل في اليوم. وللوهلة الأولى، يبدو هذا الأمر معاكساً للبديهة، حتى

إنـه يناقض مقولـة: إن تدفق النفط والغـاز الطبيعي يكون بشـكل أساسي من الدول الناميـة إلى الدول الصناعية. ولكن ترتيب صادرات النفط تظهر الصورة الضمنية. ويبـدو فيهـا سبعة مـن بين عشرة أكـبر مصدرين للنفـط أعضاء في أوبـك (المملكة العربيـة السعوديـة وفنزويلا وإيـران والإمـارات العربية المتحـدة ونيجيريا والكويت والعـراق) والثلاثة الآخرون هم روسيا والنرويج والمكسيـك، والأمر ذاته ينطبق على الغـاز الطبيعي، حيث تظهر الإحصاءات أن الولايات المتحدة ثاني أكبر منتج، إذ يبلغ إنتاجها 548 مليار متر مكعب في السنة، وتليها روسيا الاتحادية بإنتاج يبلغ 555 مليار متر مكعب في السنة[13]. كذلك تُعدّ كندا والمملكة المتحدة منتجين أساسيين، متقدمين كثـيراً على أي بلد في الشرق الأوسط حتى الجزائـر الغنية بالغاز الطبيعي، لكن لدى الولايات المتحدة عجز في الغاز الطبيعي يتم تلافيه بواسطة خطوط أنابيب الاستيراد مـن كندا، ولكـن سيتم تعبئتها بشكل متزايد بواردات الغـاز الطبيعي المسال (LNG) من الـدول النامية في حوض الأطلسي. وتتوقع مجموعة (BG) المنتج البريطاني للغاز الطبيعـي أن يشهـد التبادل التجاري في حوض الأطلسي نمـواً أسرع بمعدل 24% عن بقيـة أرجاء العالم بعد عام 2010 وذلك مـع تعزيز أفريقيا الغربية ومصر وترينيداد والجزائـر لصادراتها بالمقارنة مع عجز متزايـد في الغاز في الولايات المتحدة وأوروبا الغربيـة، وهي ترى أن طلب الولايات المتحدة على الغاز الطبيعي المسال سينمو بمعدل 28% في المرحلـة الممتـدة ما بين عامي 2003 ـ 2008، بمقابل نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بمعدل 10% [14]. وتخبرنا توقعات الوكالة الدولية للطاقة حيال تدفق التجارة حتى عام 2030 بقصة مشابهة.

وهكـذا، يتجه استهـلاك النفط والغاز الطبيعي نحو الاستمـرار في النمو، وسوف يتعمق اعتماد كبار المستهلكـين الراسخين والجدد على الاستيراد، فمن بإمكانه تلبية الطلب الجديد؟ يعتمد الجواب على عاملين اثنين: الاحتياطيات المثبتة، والاستثمارات، وكلاهما عاملان متغيران.

يعد معدل استبدال الاحتياطيات مؤشراً أساسياً لأداء شركة النفط. وقد شهد سعر سهـم (شل) انخفاضاً حاداً وخسر مديرون تنفيذيون كبار وظائفهم عندما اضطرت

المجموعة إلى تخفيض تقديرات احتياطياتها في أوائل عام 2004. إذ يشير استبدال الاحتياطيات إلى صورة الإنتاج المستقبلي للشركة. أما بالنسبة لبلد أو منطقة فإنه يحدد العمر المتبقي لتدفق الدخل من الهيدروكربونات ودرجة اهتمام المستثمرين. كان 27 في المئة من النفط المنتج في عام 2003 قد جاء من حقول تعاني من التراجع في مخزوناتها وظهرت الحاجة إلى استخراج مليون برميل في اليوم من إنتاج جديد، وذلك لتحل محل الاحتياطيات المستنفذة. وهناك توقعات بأن قرابة ثمانية عشر مشروعاً ذات حجم كبير يمكنها أن تنتج ثلاثة ملايين برميل في اليوم سوف تبدأ بالإنتاج بحلول عام 2005 حينما يتم استغلال الاحتياطيات التي اكتشفت مؤخراً، علاوة على مليوني برميل يومياً في عام 2004 [15].

يصل تعريف أوبك للاحتياطيات المثبتة إلى عشرين سطراً، ولكن الجزء الحاسم منها ما يلي:

الاحتياطيات المثبتة: هي كمية مقدرة لجميع أنواع الهيدروكربونات ومحددة إحصائياً على أنها نفط خام أو غاز طبيعي، وتظهر المعلومات الجيولوجية والهندسية بشيء من التأكيد المعقول أن بالإمكان استخراجها في السنوات القادمة من خزانات معروفة وتحت ظروف اقتصادية وتشغيلية قائمة.

فلنتفحص ذلك الموضوع قليلاً، من الواضح أنه إذا لم تكن هناك أعمال استكشافية في مكان ما، فلن يتم العثور على أي احتياطيات، ناهيك عن أن تكون مثبتة. وهكذا لم يكن لدى موريتانيا، على سبيل المثال، أي احتياطيات مثبتة في تسعينيات القرن العشرين، ولكنها ستصبح بلداً منتجاً للنفط في عامي 2005 ــ 2006 لأن شركات النفط قد اكتشفت مخزونات من النفط والغاز لم تتمكن من إيجادها سابقاً.

إن ما يدفع إلى اتخاذ قرار باستكشاف المياه العميقة، ومن ثم تطوير ما تم إيجاده، عوامل تقنية وأخرى تتصل بالسوق. وقد أصبحت تقنيات الاستكشاف والإنتاج من المياه العميقة التي استخدمت لأول مرة في بحر الشمال وخليج المكسيك، معممة الآن، وأقل تكلفة بكثير، وهكذا أصبح بإمكان اتحاد مالي من شركات صغيرة ومتوسطة الحجم القيام

openkandil.com

بمشروعات كتلك التي قبالة شواطئ موريتانيا[16]. وتحدد التقديرات العالمية بإنفاق ما يقارب 56 مليار دولار على مشروعات النفط في المياه العميقة ما بين عامي 2003 و2008، وبزيادة في الإنتاج من 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2002 لتتجاوز 8 ملايين برميل في اليوم قبل حلول عام 2020، وذلك بسبب تطورات تكنولوجية «غيرت شروط اللعبة»[17]. ولكن هل هذا جدير بالاستكشاف أو الإنتاج؟ إن ذلك يعتمد على مقدار تكلفة الاكتشاف والإنتاج لكل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز الطبيعي، وذلك بالمقارنة مع أسعار المبيع المتوقعة. وإن ثقة صناعة النفط بالنسبة ما بين تكاليف الإنتاج إلى سعر المبيع تظهر في مدى استخدامها لأجهزة الحفر، وثمة مؤشرات للصناعة تقوم بتسجيل هذا. إذاً تتغير تعريفات الاحتياطيات المثبتة وفقاً للعوامل التجارية والتقنية. ويكون بعضها مدفوعاً باعتبارات سياسية، وما إذا كانت الدول المستهلكة على استعداد للشراء من منتجين معينين. ففي ستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد أقنعت أعضاء الناتو بتجنب عقد صفقات طويلة الأمد وواسعة النطاق لشراء النفط من الاتحاد السوفييتي. ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي غدت احتياطيات النفط والغاز الروسية الكأس المقدسة لشركات النفط الغربية؛ وظهرت شركات نفط روسية كبرى، وراحت أموال هائلة تتدفق على مشروعات متعددة المراحل، وأهمها ذلك المشروع المقام في سخالين في أقصى شرق روسيا. وكانت واشنطن أبعد ما تكون عن إعاقة واردات النفط الروسي، بل عملت على تشجيعها، فيما كانت أوروبا الغربية تصرخ مطالبة بالغاز الطبيعي الروسي. وقد ارتفع تقدير احتياطيات النفط المثبتة في الاتحاد السوفييتي سابقاً قرابة 19% ما بين عامي 2001 و2002.

وفي حقبة السنوات العشر ما بين عامي 1993 ــ 2002 كانت احتياطيات النفط المثبتة للشرق الأوسط قد ارتفعت نحو 5% لتصل إلى 699 مليار برميل، وارتفعت في أفريقيا أكثر من 45% لتصل إلى 94 مليار تقريباً. وارتفعت في الاتحاد السوفييتي السابق بما يزيد عن 53% لتصل إلى قرابة 78 مليارًا. وقد أنهت احتياطيات النفط المثبتة لأمريكا اللاتينية العقد عند 111 مليار برميل، بانخفاض 15% تقريباً، ووفقاً لهذه الأرقام، يمتلك الشرق الأوسط قرابة 65% من احتياطيات النفط المثبتة عالمياً.

ولـدى دول الشـرق الأوسـط الأعضاء في أوبـك ما يزيد عـن 55%. وفي الوقت ذاته، انخفضـت حصص أمريـكا الشمالية، وآسيا ـ المحيط الهـادي، وأوروبا الغربية، وفي القسـم البريطاني من بحـر الشمال وأوروبا الغربية تجري عمليـة انسحاب تقوم بها شركتـا النفـط العملاقتان (شل وبي بـي) حيث أصبحت الاحتياطيـات المتبقية ذات كثافـة إدارية عالية جـداً بالنسبة للشركات التي تتطلع لاستغـلال حقول أكبر بكثير. وقـد أنتجت هـذه العملية جيلاً من شـركات النفط الصغيرة المستقلـة، تعرف باسم «القمّامات» التي تقوم بشراء أصول من الشركات الكبرى، وتنتج منها بتكلفة أرخص. ومن المتوقع أن تتكرر العملية في النرويج.

إن مركزيـة الشرق الأوسـط بوصفه منطقة غنيـة بالغاز الطبيعـي ليست بالأمر المذهـل تمامـاً، إذ إنـه يشكل 40% مـن إجمالي إنتـاج العالم في عـام 2002، ولكنه المنطقة المسيطرة من جديد، ويحتل الاتحاد السوفييتي السابق المرتبة الثانية بـ 32% فيما تقدر نسبة آسيا ـ المحيط الهادي وأفريقيا بأقل من 10% لكل منهما. فيما تشكل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية معاً 8% أو نحو ذلك[18].

بينـت وكالة الطاقة الدولية في كتابها مستقبل الطاقة العالمية World Energy Outlook 2002 [19] أنه، فيما قد تعمل تقنيات أفضل على إيقاف معدل الانخفاض الطويـل الأمـد في أمريـكا الشماليـة وبحـر الشمال. وقـد تمكن كنـدا والمكسيك والنرويج من أن تشهد ارتفاعات قصيرة الأمد في إنتاج النفط، فإن الدول المنتجة غـير الأعضـاء في أوبك التـي ستشهد زيادات كبـيرة في إنتاج النفـط هي روسيا وكازاخستان وأذربيجان والبرازيل وأنغولا فقط. ولسوف تعتمد إمكانيات أول ثلاثة منها على مستويات الاستثمـار. فيما يُعدّ نجاح نشر التقنية عاملاً رئيساً بالنسبة لآخر اثنتين. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج ـ وليس تصدير ـ النفط الروسي (بوصفه المقابـل للاتحاد السوفييتي السابق) ليصل إلى 8.6 ملايين برميل في اليوم بحلول عـام 2010، حيـث أخذ بتسجيـل أرقام قياسية جديـدة تكاد تكـون شهرية طيلة السنـوات الأولى من هذا العقد، ليصل إلى 9.5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030.

يمكن لكازاخستان وأذربيجان أن تصلا معاً إلى إنتاج 3.5 ملايين برميل في اليوم بحلول 2010 إذا وجدت الاستثمارات اللازمة. ولكن ماذا يشكل ذلك الرقم بالمقارنة مع 35.9 مليون برميل في اليوم بالنسبة لأوبك التي تشكل أكثر من 40% من إمدادات العالم. ولسوف يكون 30% تقريباً من الإمدادات العالمية من دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك. ووفقاً للحالة المرجعية ذاتها، سوف ترتفع حصة أوبك في السوق العالمية من 38.4% في عام 2000 لتتجاوز 54% في عام 2030، وستزداد حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك بسرعة أكبر من المنظمة بشكل عام. ولسوف يلازم ذلك انخفاض حصص الدول غير الأعضاء في أوبك، فضلاً عن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعتقد بعض المحللين أن وكالة الطاقة الدولية قد بالغت بشأن هيمنة أوبك ـ ولكن ببضع درجات وحسب ـ لكن الاتجاه لا جدال فيه. إذ يفترض أوكوغو، على سبيل المثال، أن حصة أوبك سوف تصل إلى 40% من سوق تبلغ 91 مليون برميل بحلول عام 2020 [20]. وتقترح دراسة في أحد منشورات أوبك إنتاجاً أكبر لروسيا يبلغ نحو 12 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2010، وهو سوف يترجم إلى صادرات تتجاوز 7 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، إذا ما تم إنشاء خطوط التصدير المقترحة[21]. وكما قال أحد المسؤولين السابقين في أوبك في أحد المؤتمرات التي عقدت في لندن: «إن هذا العقد تمتلكه الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك، ولكن العقد المقبل سوف يكون لأوبك».

إن اتجاهات إمدادات الغاز الطبيعي أكثر اعتماداً على القرب والاستثمارات من اتجاهات إمدادات النفط. إذ لا يمكن للغاز الطبيعي أن يضخ بكل بساطة في سفينة الشحن أو يحمل على عربة قطار. بل يجب أن ينقل بخطوط أنابيب أو يعالج لشحنه عبر البحر، وطريقة الشحن الأسرع انتشاراً تكون بشكل غاز مسال. وفي حين أن تكاليف إسالة الغاز وإعادته إلى حالته الغازية آخذة بالانخفاض، إلا أن العملية تظل ذات كثافة في رأس المال. ولسوف تغدو روسيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد السوفييتي سابقاً والشرق الأوسط المصدرين الأساسيين لأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وكما قال أحد المديرين التنفيذيين لمجموعة بي جي: «سوف يصبح الشرق الأوسط سلسلة الإنتاج المترابطة المتجهة قدماً، والأطلسي في قلبها.

تمويل طفرة الاستهلاك

يعد حجم الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط والغاز الطبيعي كبيراً جداً. وكان الإنفاق الاستثماري المتوقع لشركة بي بي في عام 2003 يتراوح بين 14 ـ 14.5 مليار دولار، وهو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 لكل من 83 دولة من بين 163 دولة قام بدراستها تقرير التنمية البشرية لعام 2001 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). في عام 2003، كانت شركة رويال دوتش/شل قد تخلصت من عمليات ذات أداء غير ملائم تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار. وكانت تكلفة المرحلة الثانية وحدها من مشروع شل وميتسوي وميتسوبيشي لتطوير نفط وغاز سخالين في الشرق الأقصى لروسيا 10 مليارات دولار، وهو أكبر استثمار في روسيا على الإطلاق. وفي الشرق الأوسط من المتوقع أن تبلغ تكلفة مشروع دلفين لنقل الغاز الطبيعي في أنابيب من قطر إلى أبو ظبي ودبي وعمان، ومن ثم باكستان 10 — 8 مليارات دولار. أما المبادرة السعودية للغاز التي كانت ستفتح حقول الغاز الطبيعي العملاقة في المملكة العربية السعودية أمام اتحاد مالي لشركات إكسون موبيل وشل وبي بي وفيليبس بيتروليوم وأوكسينتال بيتروليوم وماراثون أويل وتوتال فينا إلف وكونوكو، فقد قدرت تكلفتها بـ 25 مليار دولار. وحتى مشروع تطوير حقل شنقيطي الصغير نسبياً الذي يقع قبالة ساحل موريتانيا، والذي سينتج نحو 75000 برميل في اليوم وسيجعل منها بلداً مصدراً للنفط، فإنه يتطلب إنفاقاً رأسمالياً يصل إلى 400 مليون دولار، أي ما يزيد بكثير عن قيمة إجمالي الصادرات الموريتانية السنوية.

إن متطلبات الاستثمار العالمي الطويل الأجل في قطاع الطاقة بمجمله كبيرة جداً، وذلك إذا أخذنا الكهرباء والفحم بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي، وتقوم وكالة الطاقة الدولية كل عامين بنشر كتاب تحت عنوان الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة العالمية World Energy Investment Outlook. حيث تقدر طبعة عام 2003، أنه في المدة الممتدة ما بين 2001 ـ 2030 سيكون هناك حاجة إلى 16 تريليون دولار لتوسيع واستبدال الاستطاعة[22]. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل سوى 1% من الناتج

المحلي الإجمالي العالمي المقدر، لكنه يمثل عبئاً أشد وطأة على بعض المناطق، إذ يبلغ 4% في أفريقيا و5% في روسيا.

وفي الواقع سوف تستهلك الكهرباء 60% من الاستثمارات. ولكن النفط والغاز الطبيعي سوف يتطلبان استثمارات بمعدل 208 مليار دولار في السنة، أي ما يتجاوز 6.1 تريليونات دولار بالإجمال، تشكل حصة الغاز الطبيعي منها أكثر من النصف بقليل. ولسوف ينال الاستكشاف والتطوير نصيب الأسد من الإجمالي.

ووفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة، فإن 69% من إجمالي استثمارات النفط ستكون خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها في الوقت ذاته ستتجه بشكل كبير نحو تزويد الدول الأعضاء في المنظمة. وتعد استثمارات المنظمة مرتفعة بالنسبة للقدرة الإنتاجية بسبب التكاليف الأعلى. وعلى العكس من ذلك، فإن حصة الشرق الأوسط من الإنفاق الرئيس التي تبلغ 20%، تعد منخفضة بالمقارنة مع إنتاجه واستطاعته؛ لأن تكاليف الإنتاج لديه منخفضة، الأمر الذي يمنح الدول المنتجة في الشرق الأوسط مزية تنافسية. وقد قدرت الاستثمارات الأساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المدة التي تمتد 30 عاماً بـ 684 مليار دولار، فيما قدرت متطلبات الشرق الأوسط بـ 408 مليار دولار، وروسيا 308 مليار دولار، وأفريقيا 311 مليار دولار، وأمريكا اللاتينية 241 مليار دولار، وجنوب شرق آسيا 87 مليار دولار، والصين 69 مليار دولار.

وكما هو الحال مع النفط، فإن نحو 40% من إجمالي الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي في الدول غير الأعضاء في OECD سوف توجه نحو تصديرها إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمة. بينما بالنسبة لروسيا أقل، إذ تصل إلى 31%، وذلك بسبب قربها من الأسواق وبنيتها التحتية الراسخة. ولكنها سترتفع لتصل في الشرق الأوسط إلى 70% و65% في أفريقيا. ويفوق الإنفاق الاستثماري للدول الصناعية في مجالات الاستكشاف والتطوير، بالإضافة إلى مشروعات الغاز الطبيعي المسال الذي يتم إنفاقه في تلك المجالات في بقية أرجاء العالم. إذ يبلغ 928 مليار دولار، مقابل 192 مليار تنفقها روسيا، وما بين 140 إلى 168 مليار دولار لكل من جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وأفريقيا.

ويعد الاستثمار، شأنه شأن الاحتياطيات المثبتة، عاملاً متغيراً بدلاً من كونه عاملاً ثابتاً. والمصارف على استعداد للإقراض، وحملة الأسهم على استعداد للاستثمار على أساس العوائد بالنسبة للقطاعات أو المشروعات الأخرى، وعلى أساس ضمان استثمارهم. ويعتمد أول هذين المتغيرين في جزء كبير منه على السعر المستقبلي للنفط والغاز الطبيعي، وبالقدر ذاته على استعداد شركات النفط للاستكشاف والتطوير. فبعد كل أمر، أدى تغيير دولار واحد في سعر برميل النفط في عام 2004 إلى التأثير في العوائد ما قبل الضريبية لشركة بي بي بمبلغ 570 مليون دولار[23].

وفي الواقع، فإنه بالرغم من التقلب الهائل في أسعار النفط (التي ترتبط بها العديد من أسعار الغاز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة)، والتي كانت قد تراوحت ما بين 10 دولارات للبرميل الواحد إلى ما يزيد عن 50 دولاراً في المدة الممتدة ما بين 1997 ــ 2004، وقد اختلف العديد منها بعدة سنتات في اليوم الواحد، إلا أن عوائد الاستثمار في مجالي النفط والغاز جيدة جداً، فقد حققت شركات النفط والغاز الطبيعي المتكاملة التي لديها عمليات أساسية وأخرى فرعية، عائداً على الاستثمار في المدة الممتدة ما بين عامي 1993 ـ 2002 كان الأعلى بالنسبة لأي صناعة، إذ بلغ قرابة 12% بينما كانت عائدات الشركات التي لديها عمليات استكشاف وإنتاج نفط أقل من 7%. أما الشركات العاملة في مجال التكرير والتسويق، فقد تجاوزت عائداتها 9%، بالمقارنة مع نحو 11% لصناعة البيع بالتجزئة، و9% لمصنعي الحواسيب والآلات، و8% للمعادن الأولية، وأقل من ذلك للاتصالات والعقارات.

وباستخدام مقياس مختلف بعض الشيء، ألا وهو نسبة العائد إلى متوسط الرأسمال العامل، فقد حققت إكسون موبيل أكبر شركة نفط في العالم، عائداً بلغ 17.8% في عام 2001 و13.5% في عام 2002. أما شل و بي بي فقد حققتا نسبة مرتفعة جداً بلغت 19% في عام 2001، لتتراجع إلى 14% و13% على التعاقب، في السنة المقبلة. كان ذلك في كل العمليات، إلا أن عمليات الاستكشاف والإنتاج تظل جوهر الشركات وأكثر الأقسام تحقيقاً للربح، وقد حققت الأعمال الأساسية لشل عائداً بلغ 28% في عام 2002 من جراء أسعار النفط المرتفعة، في مقابل 26.8%

لإكسون. وحققت بي بي ارتفاعاً في إجمالي العوائد بثلاث نقاط مئوية بحلول عام 2006 حيث ركزت على خمسة مراكز للربح رأت أنها مغرية بشكل خاص، وهي أنغولا وأذربيجان وترينيداد وخليج المكسيك والغاز الطبيعي المسال في الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي[24].

ولكن الأخطار السياسية والاقتصادية يتم تحليلها إلى قرارات في مجال الاستثمار، ويمكن لهذه أن تفسر شهية المستثمرين المحتملين. فقد أدى تأميم أصول شركة بي بي في نيجيريا في عام 1979، والحرب في أنغولا، والنزاعات الأهلية على طول الساحل الغربي من أفريقيا إلى خلق إحساس بالخطر أبعد بعض شركات النفط والمستثمرين، بالرغم من أن الرئيس التنفيذي لإحدى شركات النفط المستقلة العاملة منذ مدة طويلة في غربي أفريقيا كان قد قال: إنه لا يذكر أي مثال عن استيلاء الحكومة على أصول شركة للنفط منذ القضية النيجيرية. ففي أنغولا والجزائر اللتين تعانيان منذ زمن طويل من نزاعات دامية مستمرة، كانت صناعتا النفط والغاز الطبيعي على العموم بعيدتين عن الصراع. ويعزى ذلك بجزء منه إلى العزلة الجغرافية للإنتاج، لكن الجزء الأكبر منه إنما سببه أن المجموعات التي تتنازع على السلطة تعلم أنها بحاجة أيضاً إلى العوائد التي تدرها الهيدروكربونات لتعزيز حكمها.

كانت شركة بتروكازاخستان الكندية قد قررت تسجيل اسمها في لندن؛ لأن مجلس الإدارة يعتقد أن فيها تفهماً للأسواق الناشئة والأخطار المرافقة، لا يمكن أن يوجد في نيويورك أو تورنتو.

ثمة مخاطر، بالطبع، للاستثمار في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. ولقد اشتكت شركات النفط الغربية الأصغر من التحيز ضدها في المحاكم الروسية وتعرضها لضغوط يبدو أن القصد منها أحياناً إبعادها عن المشروعات، لإفساح المجال لدخول الشركات الروسية. عندما أعلنت بي بي أنها ستقوم باستثمار 6.8 مليارات دولار في مشروع مشترك مع تي إن كيه الروسية في عام 2003، تم الترحيب بهذه الخطوة وعُدَّت إعلاناً للحالة الصحية الجيدة لروسيا. وكان من شأن اعتقال رجل الأعمال النفطي الأوليغارشي ميخائيل خودوركوفسكي بعد ذلك

بأشهـر قليلـة والتعليقات التـي أدلى بها وزير الدفاع حول الحاجـة إلى الاستمرار في الاحتفـاظ بالسيطرة علـى القطاعات الإستراتيجية للاقتصـاد، أن أعادت المخاوف حيـال التوجه نحو الأسلوب الصيني للتنمية الاقتصادية والسياسية، عوضاً عن كونها صدى للرأسمالية الأوروبية أو الأمريكية الشمالية.

إن حالة عدم الاستقرار المزمنة في الشرق الأوسط، الناتجة عن احتلال فلسطين، والمعبر عنها في سيطرة الأنظمة التي لها خلفيات سياسية مختلفة ولها نفس الاستعداد المشـترك للحكم السلطوي تلقـي بظلالها على أكثر مناطق العـالم إنتاجاً وتصديراً. وتشير وكالة الطاقة الدولية إليها، قائلة:

تتمثـل الستارة الخلفية لحالة عدم الاستقرار الدائـم في المنطقة باحتلال العراق بقيادة الولايـات المتحدة والمباحثات المضنية التي لا نهاية لها حول اتفاقية السلام ما بين إسرائيل وفلسطين، وتلك التوترات السياسية والاجتماعية في كافة أرجاء المنطقة التي تشكل حالة من عدم التوقع السياسي والاقتصادي للمنطقة[25].

تتضمن الشكوك الأكثر تحديداً حيال الاستثمار إمكانية الوصول إلى الاحتياطيات. ذلـك أن كبـار المنتجين في منطقـة الخليج العربي قـد أمَّموا العمليـات الأساسية في سبعينيـات القرن العشرين. كما ثبـت أن التحرك نحو إعادة إدخـال شركات النفط الأجنبيـة مسألـة سياسية حساسـة، إذ إن هذا قد ولد في الكويـت، على سبيل المثال، استجوابـاً في البرلمـان حيال ما عـدّوا فقداناً لسيادتهم على المـوارد، وثمة تقارير في المملكـة العربية السعودية عن خلاف حـاد ضمن النظام، وفي إيران هناك جدل حول كيـف يمكن إنشاء الصفقات، بحيث تصبح مقبولـة من القادة الدينيين. كما اتجهت الحكومـات الشـرق الأوسطيـة للتمسك بمواقفهـا في المباحثات التجاريـة التي جرت ببطء وامتـدت سنوات كما في حالة إيران. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن الافتقار إلى القدرة المحلية على الإقراض وسيطرة الدولة على شركات النفط الوطنية يضعان حـدوداً للاستثمـار المحلي في صناعتي النفـط والغاز الطبيعي. ففـي المملكة العربية السعوديـة يبلغ السقف الأعلـى لإقراض المصرف المحلي الوطنـي لصالح مشروعات الطاقـة نحواً من 600 مليون دولار، وهـو مبلغ غير كافٍ لتمويل التطويرات المستقبلية

اللازمة. وفي الوقت ذاته، فإن المتطلبات الإجمالية للموازنة الحكومية يمكنها أن تحدّ من رأس المال المتبقي للاستثمار، فعند معدل 20 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2003، كان العجز سيتجاوز 10 مليارات دولار، لكنها ستتوازن عند سعر 25 دولاراً للبرميل الواحد. ومع ارتفاع الأسعار في عام 2004، من المتوقع الحصول على فائض في الموازنة يبلغ 30 مليار دولار.

ويشكل اتخاذ كبار المنتجين الأعضاء في أوبك للقرارات الإستراتيجية متغيراً أساسياً آخر. فالأعضاء ذوو الاحتياطيات الكبيرة والتكلفة المنخفضة أفراداً وجماعة تبقى أعينهم يقظة على أثر أسعار النفط وسياسات المنتجين الآخرين. إذ تشجع الأسعار المرتفعة على الإنتاج من المناطق ذات التكلفة الأعلى، وهذا يؤدي إلى تآكل حصة المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة من السوق. وهكذا، فهناك على الدوام إغراء لزيادة الإنتاج في محاولة لاستعادة حصة السوق بسعر أدنى، الأمر الذي سوف يبعد المنافسين. وتعد حسابات الربح والخسارة على مدى مُدَد مختلفة من الزمن عاملاً أساسياً في صنع سياسات الدول بشكل فردي وجماعي. فاتخاذ قرار بالاحتفاظ بالإنتاج ورفع الأسعار قد ينطوي على انخفاض في الإنفاق الاستثماري، أما قيام مصدر أساسي أو أكثر، باتخاذ قرار إستراتيجي بالسعي للحصول على حصة في السوق، فإنه يدل على توسع في القدرة، ومن ثم الإنفاق على الاستثمار.

تعتقد وكالة الطاقة الدولية بوجود خطر حقيقي من أن قدرات الإنتاج في المنطقة لن تتطور بسرعة، كما هو متوقع في السيناريو المرجعي. فوفقاً لسيناريو إنفاق استثماري منخفض في الشرق الأوسط، سوف ترتفع أسعار النفط فيزداد التخفيض التدريجي للطلب، ولكن الوكالة تحسب أن الأسعار الأعلى لن تعوض الحصة الأقل في السوق، سواء بالنسبة للدول الأعضاء في أوبك على العموم ودول الشرق الأوسط بشكل خاص. بل سوف يقوم المنتجون الأفارقة غير الأعضاء في أوبك وروسيا بجني الأرباح.

كما ترى الوكالة الدولية للطاقة أن آفاق مستقبل الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي أشد خطورة، حيث تعمل سلاسل الإمداد الأطول في تجارة الغاز الطبيعي، والبنى المتغيرة للسوق وآليات التسعير جميعها على إدخال الشكوك، مثلما تفعل التكلفة

والحجـم والتعقيد المتعلقة بعمليات التطوير التي سوف تجعل التمويل والتنفيذ يقتصر أكثر فأكثر على أكبر الشركات أو الاتحادات المالية. ولما كانت الدول المستهلكة تحصل على مصادرها من الغاز الطبيعي من الخارج، فإن مخاطر البلد تغدو العامل الأهم في قرارات الاستثمار. وتعمل أنابيب التصدير الطويلة المسافة على جعل الأخطار السياسية متسلسلـة، وذلك كلما ازدادت الحـدود التي تقطعها: «تعد العوامل الجيوسياسية ذات أهمية خاصة لإمكانيات تطوير خطوط أنابيب تمتد مسافات بعيدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»[26]. ويتـم تأكيد وضع روسيا بوصفها «اقتصاداً انتقالياً» بفعل الشك الـذي يبقى حـول الضرائب الطويلـة الأمد والقضايـا التشريعية. فعلـى سبيل المثال، هنـاك مخاوف مـن أن عملاق الغاز الطبيعـي، شركة غاز بروم يمكـن أن تكون بقرة حلوبـاً للحكومة، مما يحد مـن قدرتها على الاستثمار. ثم حصلـت تغييرات تشريعية علـى إطـار العمل لإسهام الشـركات الأجنبية في المشروعات. ومما يزيد الشك ذلك الانفصال الواضح ما بين السياسات الحكومية المحلية والإقليمية والفيدرالية.

وهكـذا، فالدليـل واضح. إذ يبقـى الطلب علـى النفط والغـاز الطبيعي في اتجاه تصاعـدي. ومن المؤكـد، أن الطلب قـد انخفض وسط الشكـوك الاقتصادية في عام 2002. ولكنـه بحلـول عام 2003 تابع نموه بثبات، وفي عام 2004 كان نمو الطلب قوياً بشكل خاص وتوقعات عام 2005 قوية جداً. وترسم التوقعات الطويلة الأجل استهلاكاً مزدهـراً، حتى عامي 2025 و2030. ولطالما كانـت القوى الصناعية القديمة تتصدر الاستهـلاك، لكن دولاً نامية كبيرة أخذت تتصدر النمو في الاستهلاك باطراد، ويعود ذلـك بجزء منه لنمـو قدرتها على الاستهـلاك، ولكن بشكل أكـبر؛ لأن وسائل النقل الأسـرع والأرخص تعني إمكان قيام المصنعين الغربيين باستغلال عمالتها الرخيصة ذات التكلفـة الزهيدة. وتعتقـد وكالة الطاقة الدولية، في أول توقعاتها لعام 2005، أن نمو الطلب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف يكون أقل من 1% فيما سيتجاوز 8% في الصين[72].

علـى الرغم من الكميات الهائلة من النفط والغـاز الطبيعي الذي تنتجه الولايات المتحدة والناتج الكبير لبحر الشمال، وإن كان قصير الأمد، فإن تعطش الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للهيدروكربونات يعني أن تجارة النفط والغاز الطبيعي هي بالدرجة الأولى نقل للموارد من الدول النامية إلى المتقدمة. والاتحاد السوفييتي، الذي لا يصنف في أي فئة، كان معزولاً نسبياً عن التجارة الدولية في معظم تاريخه. وبالرغم من القصص المرعبة التي تظهر كل بضع سنين، لا يزال هناك الكثير من النفط والغاز الطبيعي قابعين تحت الأرض. فالاحتياطيات الحالية وفقاً لتوقعات بي بي لعام 2004، سوف تلبي الطلب لما يزيد عن أربعة عقود، ولكن أرقام الاحتياطيات تلك، كما سنرى لاحقاً، لا تأخذ في الحسبان الإمكانيات التي توفرها الطرق البديلة للوصول إلى مكونات مناسبة.

إن موقع احتياطيات الهيدروكربونات في العالم النامي وحجم الطلب للبلدان الأعضاء في OECD كفيلان باستمرارية العلاقة، ولكنها تبدلت نتيجة النمو الاقتصادي للدول النامية التي تعاني عجزاً في الهيدروكربونات مثل الصين والهند، والتي تضطلع أكثر فأكثر بدور اللاعب المهم في سوق النفط. كذلك، فإن تأثير ما يسمى بالاقتصاديات الانتقالية للاتحاد السوفييتي سابقاً قد أدى إلى تغيير الصورة نوعاً ما، في حين أن دول آسيا الوسطى تُعدّ بلداناً نامية عموماً، بيد أنه بحسب علم التصنيف، لا يمكن تصنيف روسيا ضمن بلدان هذه الفئة، بالرغم من أن مستقبلها بوصفه اقتصاداً رأسمالياً على النهج الذي تقره OECD بعيد جداً عن أن يكون مؤكداً.

وحتى إذا أصبحت روسيا مصدراً للمزيد من النفط والغاز الطبيعي وراحت الدول المستهلكة تستكشف في أماكن أبعد وأبعد وبتقنيات أكثر تقدماً بكثير، فإن هيمنة المناطق المصدرة للنفط تقليدياً ليست موضع شك. ولسوف يتصاعد الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ولكن ما هو أقل يقيناً ما إذا كان التمويل سوف يكون في موضعه الملائم لازدياد الطلب، وذلك بصرف النظر عن تقليل القدرة الإنتاجية التي أصبحت واضحة في عام 2004.

الجدول (1) الاحتياطيات العالمية المثبتة للنفط والغاز الطبيعي

المنطقة	النفط (ملايين البراميل)	الغاز (مليار متر مكعب معياري)
أمريكا الشمالية	27.646.0	6898.3
ما تشكله الولايات المتحدة منها	22.446.0	5.195.7
أمريكا اللاتينية	111.172.7	7.507.4
أوروبا الشرقية	79.190.5	57.492.8
ما يشكله الاتحاد السوفييتي السابق منها	77.832.0	56.943.6
أوروبا الغربية	18.268.5	6.954.6
الشرق الأوسط	698.906.3	71.546.0
أفريقيا	93.549.5	13.207.1
آسيا المحيط الهادي	38.434.0	14.118.0
الإجمالي	1.067.176.4	177.724.2
ما تشكله أوبك منه	847.718.8	86.828.0
النسبة المئوية لأوبك من الإجمالي	79.4	48.9

المصدر: أوبك

الجدول (2) أكبر عشرة منتجين للنفط، 2003

البلـد	إنتاج النفط (مليون برميل/ اليوم)
المملكة العربية السعودية	9.95
الولايات المتحدة	8.84
روسيا	8.44
إيران	3.87
المكسيك	3.79
الصين	3.54
النرويج	3.27
كندا	2.66
الإمارات العربية المتحدة	2.66
فنزويلا	2.58

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

obeikandl.com

الجدول (3) أكبر عشرة منتجين للغاز، 2003

البلد	إنتاج الغاز (ملايين الأطنان من معادل النفط في السنة)
الولايات المتحدة	490.8
روسيا	520.8
المملكة المتحدة	92.5
الجزائر	74.5
إيران	71.1
النرويج	66.0
أندونيسيا	65.3
المملكة العربية السعودية	54.9
الإمارات العربية المتحدة	40.0
المكسيك	32.7

المصدر: بي بي BP

الجدول (4) الطلب العالمي على النفط

	الإنتاج (مليون برميل/ اليوم)			
المنطقة	2000	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	22.2	24.8	27.7	30.8
أوروبا OECD	14.1	15.3	16.0	16.4
المحيط الهادي OECD	8.5	9.5	10.3	10.5
إجمالي OECD	44.8	49.6	54.0	57.6
روسيا	2.7	3.1	3.7	4.4
الصين	4.9	7.0	9.4	12.0
الهند	2.1	3.0	4.2	5.6
دول أخرى غير أعضاء في OECD	11.8	22.8	28.9	36.3
إجمالي الدول غير الأعضاء في OECD	27.1	35.9	46.4	58.3
الإجمالي الكلي	75.0	88.8	104.0	120.0
معدل البدائل	-	90 - 83	89 ـ 107	-
تقديرات الإجمالي الكلي				

المصدر: OPEC, EIA, CGES, IEA

obeikandi.com

الجدول (5) الطلب العالمي على الغاز الطبيعي

المنطقة/ المجموعات	الطلب (مليار الأمتار المكعبة) 2000	2010	2020	2030
أوبك	1.392	1.800	2.161	2.449
الاقتصاديات الانتقالية (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً)	609	748	876	945
آسيا	166	296	462	615
أمريكا اللاتينية	105	167	251	373
الشرق الأوسط	201	272	349	427
أفريقيا	53	95	155	239
العالم	2.527	3.377	4.254	5.047

المصدر: IEA

الجدول (6) الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (الأساس 1973)

السنة	أسعار النفط الاسمية (دولار/ برميل)	أسعار النفط المعدلة لسعر الصرف والتضخم (دولار/ برميل)
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.68
1979	17.25	9.04
1981	32.51	15.55
1982	32.38	15.93
1986	13.53	5.50
1990	22.26	6.38
1994	15.53	4.22
1998	12.28	3.19
2000	27.60	7.78
2002	24.36	6.55
2003	28.10	6.53

المصدر: أوبك

obeikandl.com

الجدول (7) النفط ومشتقاته

بوصفها جزءاً من عائدات صادرات الدول الأعضاء في أوبك

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	صادرات النفط والمنتجات النفطية* (مليار دولار أمريكي)	الصادرات النفطية والمنتجات النفطية (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)
1977	149.2	141.6	95
1980	299.9	282.6	94
1986	98.7	76.0	77
1990	191.5	146.0	76
1995	207.9	133.5	64
1998	196.3	107.4	55
2000	347.2	249.6	72
2002	301.5	206.6	69

* لا يشمل ذلك الغاز الطبيعي

المصدر: أوبك

oberkandl.com